المدى استطلعتْ آراءهم

نوّاب: امتناع المالكيّ عن حضور الاستجواب خرق للدستور

□ بغداد/ إياد التميمي

أثارت تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي حفيظة أعضاء مجلس النواب، بعد أن لمح إلى عدم الاستجابة الى استجوابه او سحب الثقة عنه قبل ان يتم "تصحيح وضع البرلمان". وجاء أول رد على تصريحات المالكي الاخيرة من قبل القائمة العراقية على لسان الناطق الرسمي باسمها النائب حيدر الملا ان "العملية السياسية لا تحددها السياسات الفردية، معتبراً ان الدستور هو من يحكم السلطتين التشريعية والتنفيذية".

شريف سليمان

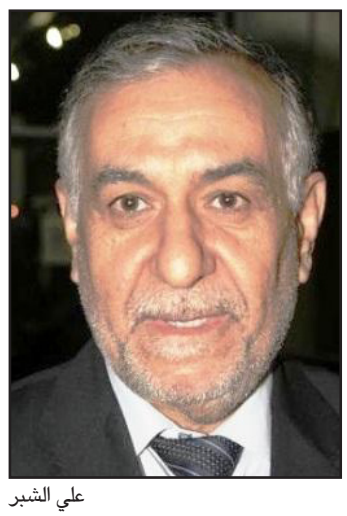

علي الشبر

حيدر الملا

جواد الجبوري

واعتبر شبر تصريحات المالكي "نابعة من رغباته الشخصية لا أكثر ولا يحق له عدم الاستجابة، وليس من حق المالكي ان يصف البرلمان بالضعيف".

من جانبه اكد التحالف الكردستاني عدم وجود أيّ خلاف او تحفظ على عمل البرلمان، معتبراً ان "الخلاف كان منذ البداية على نهج الدولة".

النائب عن التحالف الكردستاني شريف سليمان استغرب تصريحات الحكومة، خصوصاً ان المالكي كان دائما يرفع شعار الاحتكام للدستور.

واضاف سليمان ان مجلس النواب يحق له وفق المادة ٦١ من الدستور ان يستجوب اي مسؤول بغض النظر عن منصبه. وتساءل النائب الكردي عن سرّ عدم كشف الملفات وفضح النواب المتورطين من قبل رئيس الوزراء في الفترة الماضية؟ "فهل كان المالكي راضياً عن هؤلاء قبل الازمة السياسية، وهم يمارسون عملهم؟" عاداً "التستر على الارهابيين والمفسدين مشاركة لهم في جرمهم حسب الدستور والقانون"، مبيناً ان "الدستور كان واضحاً في توزيع الأدوار والمهام".

وأضاف "ان المالكي لطالما استخدم هذه الأساليب ورقة للضغط على من يحاول ان يراقبه او ينتقده".

على الصعيد نفسه أكدت كتلة الاحرار "التي يتبنى زعيمها مقتدى الصدر موضوع سحب الثقة" ان رئيس الحكومة لا يتمتع بالحصانة الممنوحة لأعضاء مجلس النواب كي يرفض الاستجابة لطلب المساءلة أو التوضيح.

فقد قال النائب جواد الجبوري عضو كتلة الاحرار في تصريح للمدى امس "ان قضية الاستجواب تجاوزت الحديث الاعلامي وذهبنا الى آلية مهنية قانونية، من خلال الطلب الذي قدم الى رئاسة البرلمان".

واكد الجبوري على ان الطلب قدم موقعاً من ٢٥ نائباً ومرفقاً ببعض الأسئلة وهو الان في مكتب رئيس البرلمان بانتظار الموافقة عليه في الايام القليلة القادمة.

ووصف الجبوري تصريحات المالكي بامتناعه عن حضور الجلسة أنها "سياسة مقلوبة، منوهاً على ان "الدستور كان واضحاً في توزيع الأدوار والمهام".

وأضاف الملا في تصريح لمراسل المدى في البرلمان "لا يستطيع المالكي ان يقفز بمفرده على الدستور، وفي حالة امتناعه عن حضور جلسة الاستجواب فسيتخذ البرلمان قراراته غيابياً بعد عرض الاسئلة، مؤكداً ان اللجنة المكلفة بصياغة أسئلة الاستجواب قد اعدت عدة محاور في ما يخص خروقات رئيس الحكومة ابرزها خدمية وامنية، إضافة إلى ملف يتعلق بخروقات حقوق الانسان، وآخر يخص خروقات سياسية، بعد امتناعه عن تنفيذ اتفاقيات سياسية سابقة، مضيفاً "عندما تكتمل الملفات بصياغتها القانونية من قبل اللجان المختصة سيعلن عنها رئيس البرلمان أسامة النجيفي في مؤتمر صحفي".

وعن التهديدات بفضح نواب متهمين وفق المادة ٤ إرهاب ، دعا الملا المالكي إلى الاسراع في كشف هؤلاء كواجب دستوري واخلاقي وقانوني، ليتمكن الشعب من التعرف عليهم، معتبراً ان سكوت رئيس الوزراء عن هؤلاء في الفترة الماضية وصمته عن المفسدين هو بحد ذاته "خرق دستوري وحنث باليمين"، و ان رئيس الحكومة دائما ما يستخدم هذه السياسة كورقة ضغط على خصومه، مؤكداً امتلاك المالكي أكثر من ملف "لابتزاز من يحاول أن يعارض وينتقد سياسته".

في المقابل انتقدت كتلة المواطن بزعامة عمار الحكيم تصريحات المالكي واصفة تلك التصريحات بـ"الحرب الإعلامية لا أكثر".

فقد قال النائب علي الشبر "عن كتلة المواطن" لـ(للمدى) ان من واجبات البرلمان مراقبة أداء السلطات كافة، وان طلب الاستجواب اذا لم يخالف الدستور فيجب على المالكي الحضور لزوماً.

اكد أنه لن يكون أي استجواب له أو سحب ثقة منه قبل أن يتم "تصحيح وضع البرلمان"، متهماً البرلمان بغض الطرف عن نواب ضالعين بـ"الإرهاب والتزوير"، مشدداً على أنه لم يبقَ هناك أي حل للأطراف المعارضة سوى القبول بالحوار والدستور والجلوس إلى طاولة المفاوضات او الذهاب إلى انتخابات مبكرة.

وقال المالكي في مؤتمر صحافي مع رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري في بغداد إنه "لا استجواب ولا قضية سحب ثقة إلا حينما نصحح وضع المؤسسة التشريعية"، محذرا من أن أي خطوة في هذا الاتجاه قبل تصحيح وضع البرلمان "ستجعل البلد يدفع الثمن".

وتساءل المالكي "أين البرلمان من المخالفات التي تحصل كانتهاك الدستور في أكثرمن منطقة من العراق سواء كان في موضوع النفط، أو موضوع الحدود، أو موضوع العلاقات الخارجية؟"، مبيناً أن "هناك انتهاكاً صريحاً وواضحاً للدستور لا مجرد مخالفات فقط، تهدف إلى عرقلة عمل الحكومة والعملية السياسية".

ولفت المالكي إلى "وجود عدد من النواب متهمين بقضايا تتعلق بالإرهاب والتزوير"، مستدركاً "لكن يبدو أن البرلمان لا يستطيع أن يصحح وضعه وينظف صفوفه من هؤلاء".

وشدد المالكي على أن "القضية لا تتحمّل استمرار سلطة تشريعية مختطفة"، وتابع بالقول "أمامنا خياران لا ثالث لهما إما الحوار والانفتاح على كل المشاكل، أو إنه علينا أن نذهب باتجاه انتخابات مبكرة وإما أن تستمر هذه الحالة التعويقية والتعطيلية، ولا أعتقد أنها ستخدم المواطن والبلد".

وأعرب المالكي عن أسفه من "أن صاحب الصوت العالي هو أكثر الناس انتهاكاً للدستور"، في إشارة إلى رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، مضيفاً "من يريد أن يستدعينا لاستجوابنا في البرلمان أو طرح قضية أخرى، عليه أولاً أن يصحح وضعه القانوني التشريعي، وأن يتصدى للمخالفات الموجودة داخل البرلمان وفي داخل الكتل التي يتشكل منها البرلمان".

وكان ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي كشف، في (٢٣ حزيران الحالي)، عن تقديم طلب موقع من ٢٥ نائباً إلى هيئة رئاسة البرلمان لعقد جلسة خاصة لمناقشة "الخروق" الدستورية والإدارية لرئيسه أسامة النجيفي، الذي كان قد أكد قبل يومين أنه لا يمانع تقديم طلب إقالته إذا كان هناك أصوات كافية لذلك.

ودعا المالكي إلى "اللجوء للبرلمان في حال رفضوا الحوار"، في إشارة إلى الكتل المطالبة بسحب الثقة منه، مؤكداً "هم يرفضون الحوار قطعاً ويخافون أن يشاركوا فيه، لأن من يأتي للحوار يجب أن يكون سليم الملف حتى لا يواجه".

قال "إن العراق أمانة في رقبتي"

الصدر يزور الكويت ويلتقي أميرها ومسؤولين كباراً

□ بغداد/المدى

أكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر،امس الاثنين، لأمير الكويت صباح الأحمد الصباح أنه حريص على العراق وأنه يحمله "أمانة برقبته"، وفيما أكد الصباح أن الكويت ستكون بخير مادام العراق بخير، رجح محلل سياسي أن يطغى موضوع الأزمة في البحرين على موضوع الأزمة العراقية في مفاوضات الصدر مع الكويتيين. وقال المصدر وهو مسؤول بالمكتب الخاص لزعيم التيار الصدري في حديث لـ"السومرية نيوز" إن "الصدر أكد خلال استقباله من قبل أمير الكويت صباح الأحمد الصباح، أمس حرصه على سلامة واستقرار العراق وأكد له أنه يحمل العراق أمانة برقبته"، مبينا أن "أمير الكويت أشاد بدور الصدر في حلحلة الأزمة السياسية في البلاد ودوره الفاعل". وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن أمير الكويت أكد للصدر أن "جميع الأطراف السياسية تنظر له باحترام وانه الأقدر على تهدئة الأوضاع في العراق"، لافتاً الى أن "الصباح اعتبر أن الكويت ستكون بخير مادام العراق بخير". من جانبه، رجح المحلل السياسي إحسان الشمري أن "يطغى موضوع الأزمة في البحرين وإمكانية توسط الصدر على موضوع الأزمة الداخلية في العراق". واوضح الشمري في حديث لـ"السومرية نيوز" أن "التيار الصدري لا يستطيع بحث الأزمة الحالية في العراق لأسباب تتعلق برفضه أي تدخل إقليمي في هذا الشأن"، مبينا أن "التدخلات الإقليمية في القضية العراقية كانت مرفوضة من قبل التيار عندما كانت لصالح بعض الجهات". واضاف الشمري أن "الكويت هي الأخرى غير مستعدة لبحث المشاكل الداخلية العراقية بسبب الأزمات الكبيرة التي تواجهها داخليا"، لافتا الى أن "الزيارة تهدف الى تطوير العلاقات بين التيار الصدري والكويت". وتوقع الشمري أن "تتوصل مفاوضات الصدر في الكويت إلى إيجاد حل للأزمة في البحرين عبر وساطة من زعيم التيار تحاول الكويت إيصالها عبر جهدها الدبلوماسي". وكان الصدر وصل إلى الكويت قبل ظهر امس في زيارة رسمية بدعوة من حكومتها، على رأس وفد يضم مدير مكتبه الخاص محمود الجياشي، والقيادي في التيار مصطفى اليعقوبي، ونائب رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري احمد المطيري، والقيادي في التيار علي سميسم. الا أن التيار السلفي في الكويت هاجم، امس ، الزيارة التي يقوم بها الصدر إلى الدولة الخليجية متهماً إياه بلعب دور سلبي في سوريا. ونقلت جريدة الوطن الكويتية عن القيادي في التيار السلفي الكويتي وليد الطبطبائي قوله، "لا نقبل بزيارة مقتدى الصدر إلى الكويت في الوقت الذي لاتزال فيه يداه ملطختين بدماء أهلنا في سوريا". وتشهد العلاقات العراقية الكويتية تطورات إيجابية إذ أعلن سفير الكويت في العراق علي المؤمن في ٣٠ نيسان ٢٠١٢ أن بلاده ستفتتح قريبا قنصليتين لها في مدينتي أربيل والبصرة فضلا عن مكاتب للسفارة في عدد من المحافظات العراقية، وأكد أن الجانب الكويتي يلمس جدية من الحكومة العراقية في إغلاق الملفات العالقة بين البلدين منذ تسعينات القرن الماضي.

الصدر خلال لقائه مع امير الكويت

انهيار نقطة تفتيش في بغداد بعبوات ناسفة ... وهجوم مسلح في الفلوجة

□ بغداد-الانبار/المدى

أفاد مصدر في الشرطة امس الاثنين، بأن نقطة تفتيش قيد الإنشاء انهارت اثر تفجيرها بعبوات ناسفة شمال بغداد.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجهولين زرعوا عدداً من العبوات الناسفة بالقرب من مقر نقطة للتفتيش قيد الإنشاء في منطقة الراشدية، وفجروها في ساعة متأخرة من ليل أمس، مما أسفر عن انهيار النقطة من دون وقوع خسائر بشرية".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوقت مكان الحادث وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابساته والجهة التي تقف وراءه".

يذكر أن العاصمة بغداد ومحافظات أخرى تشهد منذ شهر آذار الماضي، تصعيداً بأعمال العنف أودت بحياة المئات بينهم عدد من الضباط ومسؤولون حكوميون، في وقت تعيش فيه البلاد خلافات مستمرة بين السياسيين في ظل طلبات استجواب كل من رئيسي الحكومة نوري المالكي والبرلمان أسامة النجيفي.

الى ذلك ذكر مصدر في شرطة محافظة الأنبار، امس الإثنين، بأن ضابطا في شرطة الحدود ومدنياً أصيبا بهجوم مسلح جنوب الفلوجة.

وقال المصدر، إن "مسلحين مجهولين هاجموا بأسلحة رشاشة، صباح الاثنين، ضابطا برتبة نقيب في شرطة الحدود يدعى قيس محمد بالقرب من منزله، جنوب الفلوجة، مما أسفر عن إصابته ومدنياً صادف مروره لحظة الهجوم".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوقت مكان الحادث، ونقلت المصابين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش بحثا عن منفذي الهجوم". يذكر أن محافظة الأنبار ومركزها الرمادي، نحو ١١٠ كم غرب العاصمة بغداد، تشهد منذ فترة طويلة موجة من أعمال العنف، على الرغم من قيام القوات الأمنية العراقية بالعديد من الهجمات ضد المواقع التي يعتقد أنها تضم مسلحين يقفون وراء عمليات الاغتيال المتزايدة، حيث تمكنت من قتل بعضهم، واعتقال عدد آخر.

الدايني تطالب بنقل ومحاكمة المعتقلين في محافظاتهم

□ بغداد/المدى

طالبت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني، امس الاثنين، مجلس القضاء الأعلى بإعادة المعتقلين في سجون بغداد إلى محافظاتهم وإنشاء محاكم خاصة بـ"الإرهاب" فيها، فيما دعت وزارة العدل والجهات الأمنية إلى توفير الكهرباء والمياه في سجني أبي غريب والتاجي.

وقالت الدايني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "هناك معتقلين تم نقلهم من محافظة ديالى إلى بغداد منذ أكثر من سنة"، مطالبة مجلس القضاء الأعلى بإعادة المعتقلين إلى محافظاتهم وإنشاء محاكم جنائية خاصة بمادة الإرهاب في كل محافظة ليحاكموا ويسجنوا فيها". ودعت الدايني وهي نائبة عن محافظة ديالى الحكومة العراقية والجهات الأمنية ووزارة العدل إلى "التأكد من إيصال التيار الكهربائي إلى سجني أبي غريب والتاجي"، مؤكدة أن "المعتقلين ناشدوا المختصين لتوفير تلك الخدمات إليهم".

وكان سجن تسفيرات الرصافة وسط العاصمة بغداد شهد في، (٥ حزيران ٢٠١٢)،اندلاع أعمال شغب قام بها بعض السجناء احتجاجاً على إجراءات اتخذتها إدارة السجن، تتضمن عزل بعض السجناء ونقلهم إلى أماكن أخرى، فيما أعلنت وزارة العدل سيطرتها على أعمال الشغب، نافية وقوع أي ضحايا بين النزلاء، فيما أشارت إلى أن اندلاع الشغب كان بسبب نقل النزلاء إلى سجن الكاظمية واعتراض بعضهم على عملية النقل.

واتهمت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقرير لها في (١٥ايار ٢٠١٢)، الحكومة العراقية بإعادة العراق الى "الحكم الشمولي" و"تعذيب المحتجزين"، لافتة إلى أن الحكومة ما تزال تدير سجنا أعلنت عن إغلاقه منذ أكثر من عام، وفيما دعت المنظمة إلى الكشف عن اسماء كل السجناء واماكنهم والافراج عن كل من لم توجه له تهمة بعد، نفت الحكومة العراقية الاتهام، مؤكدة أن السجن مغلق.

وسبق لمنظمة العفو الدولية أن كشفت في تقرير صدر، في ١٢ أيلول ٢٠١١، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية، لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون، الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم.

"القصف التركي" يرفع لهجة الاتهام بين ائتلافي المالكي وعلاوي

□ بغداد: غسان عادل

شجع القصف التركي لقرى اقليم كردستان شمالي البلاد القائمة العراقية وائتلاف ودولة القانون على تصعيد لهجة تبادل الاتهامات بين الطرفين حول التدخل الاقليمي في الشان العراقي.

وعزا النائب عن دولة القانون كمال الساعدي اسباب القصف التركي المتكرر لقرى اقليم كردستان العراق لعوامل، تتعلق بتنفيذ مشروع انقرة للهيمنة على المنطقة: "تركيا لديها مشروع للهيمنة على المنطقة، ولايوقفها الا ان يكون هناك شيء حازم، فهي تتدخل في الشان السياسي وتضرب المناطق العراقية"

وفيما اتهمت القائمة العراقية احزابا حكومية متنفذة بالخضوع للارادة الايرانية اوضح الساعدي القيادي في حزب الدعوة الاسلامية الذي يشغل امانته العامة المالكي: " ايران لا تدعو الى اسقاط النظام السياسي، والعراقية عندما تتهمنا عليها ان تتساءل عن قيام المالكي خلال سنتين بزيارة واحدة الى ايران ، فيما زار اسامة النجيفي تركيا عدة مرات"

وطالبت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي وعلى لسان المتحدث باسمها النائب حيدر الملا بموقف حكومي لايقاف القصف التركي وقال لـ " المدى" " تعرض الاراضي العراقية لقصف تركي مساس بالسيادة ويجب ان يكون للحكومة موقف حازم تجاه هذه الخروقات"

وكان نواب عن دولة القانون اتهموا قيادات القائمة العراقية بانهم ينفذون مخططا اقليميا للاطاحة بالمالكي، وفي معرض تعليق على هذه الاتهامات شدد الملا على رفض قائمته المساومة على السيادة الوطنية مع دول الجوار: "هذه ضمن الاكاذيب التي تروج لها بعض الاحزاب، ونحن لايمكن ان نساوم او نزايد على السيادة العراقية لا مع تركيا ولا إيران"

وعلى صعيد مساعي رئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري لتجاوز الازمة السياسية الراهنة دعا الاطراف المشاركة في الحكومة الى توطيد التجربة الديمقراطية في العراق من خلال ما وصفه باحترام "العقد السياسي " الذي افرز الرئاسات الثلاث:" رئيس الوزراء جاء ضمن عقد سياسي محترم بين القوى العراقية ، وعليها ان تتفاعل مع الحكومة لتحقيق برنامجها واهدافها لخدمة ابناء الشعب العراقي"

وفيما كشفت مصادر في التحالف الوطني عن سعي رئيسه لحث المطالبين بسحب الثقة عن رئيس الحكومة على المشاركة في اجتماع يخصص لحسم القضايا الخلافية في اطار مبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني، شدد الجعفري على اهمية ان تعبر الكتل النيابية عن "ملاحظاتها وفق السياقات الديمقراطية من دون الخروج عن الدستور"

ويتزعم الجعفري الذي تراس الحكومة الانتقالية المنصرمة تيار الاصلاح الذي اعلن عن تشكيله بعد انسحابه من حزب الدعوة الاسلامية بعد ان شغل امانته العامة نوري المالكي بعد توليه منصب رئيس الحكومة في دورتها السابقة.

وعلى خلفية مايتداوله اعضاء مجلس النواب بخصوص رغبة "ائتلاف المالكي" في اختيار بديل للنجيفي استبعد النائب عن دولة القانون هيثم الجبوري بحث هذا الموضوع في الوقت الحاضر وقال لـ "الوطن" مسالة البديل وهل يكون من القائمة العراقية او من خارجها؟ لم تطرح حاليا فهذا الموضوع مبكر ولم يبحث في الوقت الحاضر".

وشغل النجيفي منصبه رئيسا لمجلس النواب بموجب مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني لتقاسم مناصب الرئاسات الجمهورية والحكومة والبرلمان بين الكتل النيابية الممثلة لمكونات المجتمع العراقي.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح